



شبكة المعلومات الجامعية  
التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

بسم الله الرحمن الرحيم



**MONA MAGHRABY**



شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم



# شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم



**MONA MAGHRABY**



شبكة المعلومات الجامعية  
التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

# جامعة عين شمس

## التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

### قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها  
على هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



### يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيداً عن الغبار



**MONA MAGHRABY**

**الحماية القانونية لمستخدمي التواصل الاجتماعي وانعكاساتها  
النفسية والبيئية على المستخدمين**

رسالة مقدمة من الطالب

**محمود أحمد محمود السيد بيومي**

ليسانس حقوق (لغة إنجليزية) – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – ٢٠١٦

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية  
كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية  
جامعة عين شمس

صفحة الموافقة على الرسالة

**الحماية القانونية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها  
النفسية والبيئية على المستخدمين**

رسالة مقدمة من الطالب

محمود أحمد محمود السيد بيومي

ليسانس حقوق (لغة إنجليزية) – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – ٢٠١٦

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة:

١ - أ.د/ فيصل ركي عبد الواحد

أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق

جامعة عين شمس

٢ - أ.د/ أحمد مصطفى العتيق

أستاذ علم النفس البيئي ورئيس قسم العلوم الإنسانية البيئية

كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٣ - أ.د/ جمال شفيق أحمد

أستاذ علم النفس – كلية الدراسات العليا للطفلة

جامعة عين شمس

٤ - أ.د/ محمد محي الدين إبراهيم

أستاذ القانون – كلية الحقوق

جامعة السادات

# **الحماية القانونية لمستخدمي التواصل الاجتماعي وانعكاساتها النفسية والبيئية على المستخدمين**

رسالة مقدمة من الطالب

**محمود أحمد محمود السيد بيومي**

ليسانس حقوق (لغة إنجليزية) – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – ٢٠١٦

لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في العلوم البيئية  
قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف :-

١ - أ.د/ فيصل زكي عبد الواحد  
أستاذ القانون المدني – كلية الحقوق  
جامعة عين شمس

٢ - أ.د/ أحمد مصطفى العتيق  
أستاذ علم النفس البيئي ورئيس قسم العلوم الإنسانية البيئية  
كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية  
جامعة عين شمس

ختم الإجازة :  
أجيزت الرسالة بتاريخ / ٢٠٢١ /

موافقة مجلس الكلية / ٢٠٢١ / موافقة مجلس الجامعة / ٢٠٢١ /

**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

"قَالَ رَبُّ أَشْرَمَ لِي صَدَرِي (٣٥) وَبَسَرَ لِي  
أَمْرِي (٣٦) وَاحْلَلَ عُقْدَةً مِّنْ لَسَانِي (٣٧)  
يَفْقَهُوا قَوْلِي (٣٨) وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي  
(٣٩) هَارُونَ أَخِي (٣٠) اشْدُدْ بِةً أَزْرِي (٣١)  
وَأَشْرِكْةً فِي أَمْرِي (٣٢) كَيْ نُسْبِحَ كَثِيرًا  
(٣٣) وَنَذْكُرَ كَثِيرًا (٤) إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا  
بَصِيرًا (٣٥) ."

**صدق الله العظيم**

"سورة طه"

## شكرا وتقدير

بسم الله والحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن اهتدى بهديه وسار على نهجه الى يوم الدين . اما بعد قال الله عز وجل بسم الله الرحمن الرحيم " وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون " صدق الله العظيم وقال الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " صدق رسول الله عليه افضل الصلاة والسلام . من هذا المنطلق

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للأستاذ الأجلاء المشرفين على الرسالة

**الأستاذ الدكتور / فيصل عبدالواحد** راعي العلم والعداله والاحلاق حصيف العقل واسع الحجه و المعرفه وكما يقول الشاعر أحمد شوقي " خدوا العلم من اعلامه واطلبوا لحكمه من الحكماء " لذا حرصت على اخذ العلم من عالم كريم هو الاستاذ الدكتور فيصل عبدالواحد الذى وهبى من عبقريته المتميزه وهو ما شجعني على اجراء تلك الدراسه وكانت لمحاظاته اكبر الاثر فى جعلى اجري مزيد من الفحص و الدراسه تحت رعايته حتى خرجها بالشكل الذى يليق باشراف سعادته عليها

اما عن **الأستاذ الدكتور الكبير / احمد العتيق** والذى اخرج عقلى الى طريق المعرفه ونور العلم المبين وفجر لدى طاقات البيان وكان نعم الاب العطوف الذى يسهل على ابناءه الكثير من طرق البحث واعترف ان من لم يدق على يديه من العلم ساعة ترجع الجهل طول حياته فالشكرا والتقدير لسعادة الذى جعلنى اجمع بين العلم والمعرفه

ولايسعني الا ان اتقدم بكل الشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور / **جمال شفيق احمد** المملوء بروح المحبه والدافعه للتفائل صاحب الخلق الكريمه والمساحه العلميه الكبيره و المقام الرفيع والذى تشعر معه بالدفء والروح الخيره والتواضع كشمة العلماء

## شكر وتقدير

كما اتقدم بكل الشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور / محمد محن الدين ابراهيم  
الذى يشعرك بمعروضه وكأنك ملكت الدنيا صاحب الاشراقه العلميه وكانه الشراح المنير  
لاهل العلم وطالبي المعرف و انا فخر اننى تعرفت على عالم جليل مثله  
ودعائى ان يجزى الله هولاء العلماء من فضله حتى ينفع بهم من اراد ان ينهل من  
بحر المعرفه فهم جامعات تمشى على الارض  
كما اتوجه بالشكر لجميع الزملاء بالكلية وخاص قسم الاقتصاد والقانون وقسم  
العلوم الانسانية وكل العاملين بالكلية  
**ونحبه خاص الله والدى الذى بذل معي جهدا كبيرا ولاسوتى**  
**اللى وفرت لي كل السبل لانها هذا البحث.**  
وختاماً .... فإن كنت قد وفقت بذلك فضل ونعمه من الله عز وجل يؤتيه من  
يشاء، وإن لم أصب، فحسبى أننى لم أدخل جهداً والكمال لله وحده لا شريك له .  
وختاماً يا رب أن أكون قد وفقت فيما قصدت،،،،

الباحث

## المستخلص

هدف البحث الى التعرف على الحماية القانونية لمستخدمي موقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها النفسية والبيئية على المستخدمين وتم اختيار عينة فعلية قوامها (٦٦) من مستخدمي برامج التواصل الاجتماعي بطريقة كراة الثلج وتم تقسيم هذا العينة بصورة قصدية الى مجموعتين تجريبية قوامها (٣٣) والثانية مجموعة ضابطة قوامها (٣٣) للمستخدمين، مراعيا التجانس بينهم من حيث (العمر- المنطقة السكانية - المستوى التعليمي - النوع) وقد استخدم الباحث عدد من الادوات تحددت في:

- المقابلة
- الملاحظة
- الاستبيان

كما واستخدم الباحث عدد من الاساليب الاحصائية هي (معامل ارتباط سبيرمان. معامل الف كرونباخ. تحليل التباين المكرر، تحليل المقارنات البعدية، معامل مربع ايتا الجزئي، كاي تربيع اختبار "ب" ولقد اسفرت نتائج الدراسة الى :

- يوجد ارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (.٠٠٥) بين (النظرة الى الذات، السلوك الإدماني، اضطراب النوم والاكل، اضطراب قصور الانتباة وفرط الحركة، إجمالي الاستبيان) ومتغير الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة حيث بلغت قيم الارتباط (٠٠,٣٣٧ ، ٠٠,٣٢٦ ، ٠٠,٢٧١ ، ٠٠,٣٤٠) لكل من (النظرة الى الذات، السلوك الإدماني، اضطراب النوم والاكل، اضطراب قصور الانتباة وفرط الحركة، إجمالي الاستبيان) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (.٠٠٥)، لا يوجد ارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (.٠٠٥) بين العلاقات الاجتماعية ومتغير الحالة الاجتماعية.
- لا يوجد ارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (.٠٠٥) بين أبعاد الاستبيان ومتغير الوظيفة لعينة الدراسة حيث بلغت قيم الارتباط (-٠٠,١٥٤ ، ٠٠,١٠١ ، ٠٠,١٨٥ - ٠٠,١٠٥ ، ٠٠,٢٤٢ ، ٠٠,١٩٥) وهي قيم غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (.٠٠٥).

- يوجد إرتباط عكسي دال إحصائياً عند مستوى معنوية (.٥,٠٠) بين كل من (السلوك الإدمانى، إجمالي الاستبيان) ومتغير المؤهل لعينة الدراسة حيث بلغت قيم الارتباط (-٢٦٨, .٢٥١) لكل من (السلوك الإدمانى، إجمالي الاستبيان) على التوالي وهي قيم دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (.٥,٠٠)، بينما لا يوجد إرتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (.٥,٠٠) بين (العلاقات الاجتماعية، النظرة الى الذات، اضطراب النوم والاكل، اضطراب قصور الانتباة وفرط الحركة) ومتغير المؤهل.

## الملخص

### مقدمة

برغم الايجابيات الكثيرة لشبكة التواصل الاجتماعي والانترنت فقد ظهرت مجموعة كبيرة من السلبيات لتلك التقنية اظهرت جرائم حديثة اسرع انتشارا واكثر تنوعا واصعب ضبطا لمرتكبها لعدم القدرة على تحديد الدليل عليهم في ظل عجز تشريعى محلى وعدم تعاون دولى فى هذا المجال بالإضافة الى ان معظم الجرائم السiberانية لا يتم الابلاغ عنها لعدم اكتشاف الضحية لها او الخوف من التشهير او لذكاء مرتكبها مما لا يمكن معه اثبات الدليل المادى عليهم.

لذا تناشد هذه الدراسة الحماية القانونية لمستخدمي موقع التواصل الاجتماعى واثارها السلبية على المستخدمين كأحد اهم الموضوعات التي ظهرت في العصر الحديث وطرق اتخاذ الاساليب للحماية من اضرارها وخصوصا في المجال النفسي والبيئي الى جانب الجانب القانوني.

وهذا الموضوع الخاص بالتجوية بالحماية القانونية لمستخدمي موقع التواصل الاجتماعى يهدف لسلامة النسيج الاجتماعى المصرى ويهدف مقاومة كافة الظواهر السلبية لهذه القضية التي شغلت المشرعین ورجال القضاء في العصر الحديث للتوصى لمقتراحات وتشريعات للحماية وللأستخدام الامن لموقع التواصل الاجتماعى ولتعظيم الايجابيات في الاستخدام لتلك التقنيات المستحدثة والاستعانة بها وتلافي الاثار السيئة او الحد منها قدر المستطاع، وخلصت الدراسة الى ما يلى:

ان ما تتخذه المشرع المصرى من خطوات في مجال المكافحة لتلك الجرائم بأصدارة قانون ١٠ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاته في مجال الاتصالات والقانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ ولائحة التنفيذية لمواجهة جرائم الانترنت وحماية المستخدمين قد عالجت بعض قصور الاحكام السابقة على اصدار تلك القوانين الا ان الامر يتطلب متابعة لقوانين العمل على اصدار تشريعات جديدة في مواجهة سرعة وحداثة تلك الجرائم وللحفاظ على الخصوصية والحرية للبيانات والمعلومات ولمكافحة جرائم الارهاب وتحديث النصوص كلما اقتضى الامر ذلك.

## مشكلة الدراسة

١. تتصف اشكالية الدراسة على عدد من المشكلات المحورية، والتي مفادها يدور حول مدى حماية خصوصية مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي عن طريق توفير الحماية القانونية للخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات موقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها النفسية والبيئية حيث ظهرت مجموعة من الجرائم الجديدة على قيم المجتمعات نتيجة استخدام ارتكاب بعض شرائح المجتمع جرائم جديدة مثل جرائم البغاء والفجور والتشهير والسرقة والنصب من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مما يجذب شرائح سنية الى تلك المجالات الخطر على المجتمع والقيم العامة الراسخة.
٢. في ظل عدم وجود نظام تشريعى لتجريم ما يتم بشكل رادع وسريع للمقاومة والحماية والمنع مما يستدعي البحث والدراسة فى المجال القانونى، لحماية المستخدمين لموقع التواصل الاجتماعى ودراسة ما يتعلق بكيفية حماية البيانات الشخصية للمستخدم، (٣) ما زالت اشكالية ايجاد مشروعية لملحقة مرتكبى جرائم الانترنت بطينة بسبب عدم القدرة على اثبات الجريمة المرتكبة، وتتجسد هذه الإشكالية على وجة الخصوص في المشكلات القانونية الناجمة عن استخدام شبكات موقع التواصل الاجتماعى وخصوصا فيما يتعلق بكيفية حماية البيانات الشخصية للمستخدم ؟ وهل تعتبر اللوائح والأنظمة الإقليمية ضرورية لحماية البيانات الشخصية؟ وكذلك هل يعتبر المستخدمون للشبكة هم المسؤولون عن نشر المعلومات عبر شبكات موقع التواصل الاجتماعى؟ أم المسؤول هو الشخص الذي يقع على عاتقه مهمة إدارة البيانات الشخصية عبر شبكات موقع التواصل الاجتماعى؟ أم مقدمي الخدمات مثل متعهدى خدمات الانترنت أو موردي المحتويات أو مقدمي خدمة الاستضافة؟ وكذلك من هو المسؤول عن الضرر المعلوماتي الناشئ عن الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة؟ أو عن الضرر المعلوماتي الناشئ عن نشر صورة لأحد المستخدمين على موقع التواصل الاجتماعى؟ وهل يمكن إزالة البيانات أو المعلومات ذات الطابع الشخصي من ذاكرة الانترنت؟، تلك مجموعة من الاشكالات التي تناولتها الدراسة بالفحص وخصوصا في ظل قانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨.

## أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

١. دراسة طرق الحماية القانونية لمستخدمي موقع التواصل الاجتماعي.
٢. دراسة الانعكاسات النفسية على جمهور المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي.
٣. دراسة الانعكاسات البيئية على مستخدمي شبكة الانترنت.
٤. جمع المؤشرات والنتائج العملية والواقعية التي تساهم في فهم الظواهر المتعلقة بالحماية القانونية ووضع الحلول لها ولمواجهتها مستقبلاً.

## أهمية الدراسة

١. الدراسة العلمية في مجال الحماية القانونية لمستخدمي موقع التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على المستخدمين من الناحية النفسية والبيئية كمحاولة لدراسة التشريعات التي تؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل لحماية مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي وللحد من الجرائم التي ترتكب في حق المستخدمين
٢. دراسة مدى فاعلية القوانين القائمة في مواجهة الجرائم الأخلاقية عبر الانترنت، حيث شهد العصر الحديث تغللاً مستمراً وتطوراً سريعاً في الاعتداء على خصوصية البيانات الشخصية لمستخدمي شبكة الانترنت في ظل ما أحدثته الثورة الرقمية من انتهاكات لخصوصيات الأشخاص في الفضاء الافتراضي جعلت البعض يطلق على الزمن الذي نعيش فيه زمن التكشف والتعرى عن طريق كشف المستخدمين عن معلوماتهم الشخصية سواء طوعية أو إكراهاً.
٣. كما يكتسي موضوع الدراسة أهمية من أن الشبكات الاجتماعية أصبحت ظاهرة اجتازت كل حدود العالم بفضل الثورة التي أحدثتها في عالم تكنولوجيا الاتصالات؛ فلم يعد استخدام هذه الظاهرة مقصوراً على طلاب الجامعات في دول العالم؛ بل أصبحت في وقتنا الحاضر تدخل ضمن العادات والتقاليد الخاصة بالشعوب من خلال جذبها للشباب في جميع دول العالم.
٤. كما يتميز موضوع الدراسة بالحداثة بالنظر إلى ندرة الأحكام القضائية الصادرة في هذا الموضوع بالرغم من وجود عدد كبير من القضايا المنظورة أمام المحاكم؛ كما أن

الفقة لم يتطرق في أبحاثه حول هذا الموضوع؛ ومن الأرجح بشكل كبير، أنة في السنوات القادمة؛ سوف يكون هذا الموضوع محلًّا لاهتمام الفقة والقضاء على السواء في ظل تفاقم المشكلات القانونية نتيجة الدور الضخم المستخدمي هذه المواقع وفي ظل ما صدر من قوانين وقواعد حديثة في هذا المجال

### تساؤلات الدراسة

- ١- هل من المثالية ترك الخصوصية بشكل مطلق أم ان التدخل المنظم بالقانون يحد من الاضرار الاجتماعية والنفسية على المستخدمين؟
- ٢ - هل كفالة القانون للحرية الشخصية وما نصت عليه المادة (٤٥) من الدستور يقود الرقابة على حركة الارهاب العالمية والمحلية ويحد منها وكيف عالج القانون المصري والفرنسي موضوع الحماية للمستخدمين؟
- ٣ - هل يؤثر الفضاء السيبراني على الحالة النفسية والاجتماعية للمعرضين له (الدراسة الميدانية)؟
- ٤ - كيف يتم الحد من الاثار النفسية والبيئية على مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في ظل تطبيق القانون للحد من اثار الاكتئاب النفسي بين المراهقين والانعزالي الاجتماعي والعلاقات السلبية وارتفاع نسب الطلاق و الهوس بالفيسبوك وادمانه وضعف العلاقات الاسرية والاجتماعية بين المستخدمين؟
- ٥ - من المسئول عن الاستخدام غير المشروع لموقع التواصل الاجتماعي اصحاب المواقع ام مقدمي خدمات الانترنت؟
- ٦ - سما هو التكيف القانوني للاستخدام غير المشروع؟

### نتائج الدراسة

- تحليل حول اتجاهات المنافسة بين موقع التواصل الاجتماعي والاستخدام
  ١. لا يزال موقع Facebook هو أكثر موقع التواصل الاجتماعي شعبيةً، حيث يستخدمة أكثر من مليار شخص بنشاط.